

كلمة

السيد السفير / خالد شمعة
المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية
لدى منظمات الأمم المتحدة
في فيينا

المؤتمر الدولي للأمن النووي
فيينا / 1-5 يوليو 2013

السيد الرئيس،،

بداية أتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المؤتمر، كما أتوجه بالشكر لكلاً من السيد المندوب الدائم للبرازيل، والسيد المندوب الدائم للمجر، وذلك على جهودهما من أجل إنجاز الإعداد للمؤتمر وتيسير أعماله، وكذلك لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية "يوكيا أمانو"، ولسكرتارية الوكالة على التنظيم الجيد للمؤتمر الذي يمثل محفلاً هاماً لتبادل الخبرات وتعزيز الجهود الدولية لدعم الأمن النووي.

السيد الرئيس،،

أود أن أعرب عن دعم وفد مصر لكم في جهودكم ومساعدتكم، ولجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تعزيز دورها لتطوير وتنمية الطاقة النووية وتطبيقاتها في كافة المجالات السلمية دعماً لجهود التنمية في العالم.

السيد الرئيس،،

بينما يظل الأمن النووي مسئولية وطنية بالأساس للدول، فإن تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من شأنه أن يعزز من قدرة الدول الأعضاء على الاضطلاع بمسئولياتها الوطنية وقيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الأمن النووي.

ومن هنا، فقد شاركت مصر في العديد من الجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن النووي، ومن بينها قمتي الأمن النووي في واشنطن عام 2010 وفي سول عام 2012، كما تشارك مصر في الاجتماعات التحضيرية لقمة عام 2014 المقرر لها أن تُعقد في هولندا.

كما قطعت مصر شوطاً كبيراً في التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمجال الأمن النووي، خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحديداً في مجال التدريب، حيث استضافت القاهرة عدداً من ورش العمل والدورات التدريبية في مجال الأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية. إضافة إلى ذلك فقد انضمت مصر لعضوية الشبكة الدولية لتعليم الأمن النووي التابعة للوكالة، وذلك من خلال جامعة الإسكندرية، وكذلك الشبكة الدولية لمراكز دعم الأمن النووي في الوكالة. كما نظمت مصر مؤتمراً إقليمياً حول تبادل المعلومات بشأن الأمن النووي في يوليو 2012، وكذا تتابع مصر نتائج الجهود المبذولة لتقييم قاعدة بيانات الوكالة ذات الصلة بالحوادث والاتجار في المواد النووية وغيرها من المواد المشعة (ITDB).

وعلى المستوى الوطني، اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات والخطوات لتعزيز المنظومة الوطنية للأمن النووي، ومنها إصدار القانون رقم 7 لعام 2010 المعني بتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية، بما يساهم في تعزيز إجراءات الأمن والأمان النووي، بما تضمنه من إنشاء هيئة للرقابة النووية والإشعاعية.

كما تولي مصر اهتماماً خاصاً بتنمية الكوادر البشرية، وذلك من خلال التطوير المستمر للإستراتيجية الوطنية لتنمية الكوادر البشرية ذات الصلة بمجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما فيها الأمن النووي. وفي هذا الإطار، تمهد مصر لإنشاء مركز لدعم الأمن النووي والتدريب، كما بدأت في اتخاذ الإجراءات ذات الصلة بصياغة الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،،،

رغم أن الأمن النووي يظل مسئولية وطنية بالأساس، إلا انه لكي تكون إجراءات الأمن النووي متسقة وفعالة، فمن الأهمية بمكان صياغة الأمن النووي في إطار جهود أوسع للمجتمع الدولي لتحقيق أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار النووي دون إعاقة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، إن مخاطر الأسلحة النووية تكمن بالأساس في التخلص منها، وذلك وفقاً للقرارات الدولية في هذا الصدد، وعلى رأسها قرار مؤتمر عام الوكالة بشأن الأمن النووي الذي يعتمد سنوياً بالتوافق.

السيد الرئيس،،،

إن مخاطر انتشار الأسلحة النووية، خاصة في المناطق التي لا تزال غير خالية من التهديدات الذرية، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، تتطلب الالتزام الأمين بتنفيذ ما توافق عليه المجتمع الدولي. ومن هنا، تدعو مصر إلى سرعة انعقاد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط قبل نهاية العام الجاري 2013.

شكراً سيدي الرئيس.